

شيئا من يراجه لا يجرى ثابت معروف وقد ذكر علما وانا ان
من له حق في ديوان الخراج كالمقاتلة والعلماء والمفتين
والفقهاء وطلبة العلم يفرض لولا دم تبعاً ولا يسقط
موت الاب **وفي** البحر وتعطى المقاتلة كفايتهم وكفاية
عيالهم وكذا العلماء يعطون من الخراج ارضاهم وارضاق
عيالهم فان فضل منه شيء يجوز صرفه الي الفقراء ونفقة
الكعبة والراي الي الامام من تفضيل وسوية من غير
ان يميل الي هوي ولا يجل لهم الا ما يكرهون واعواظم
وان فضل من المال شيء بعد اصال حقوق الي ربا لها
قسمه بين المسلمين انتهى **قال** شيخنا السيد احمد المحمدي
رحمه الله ضمن فتوي له فقد استغيد انه لا يجوز
ابطال ما يستحقه المستحق من بيت المال وفي تبيق
ثمانين وسبعماية اراد السلطان الظاهر برقوق نقض
كلما ارصده ملوك الدولة الكردية من بيت مال مصر
وقال انه اخذ بالجملة من بيت المال وقد استغرق
نصف ارضي بيت مال وعقد لذلك مجلسا حافلا حضره
شيخ الشيوخ الشيخ احمد الدين شارح الهداية المسمى بالغبية

شبه

شيخ السادة الخفعية في عصره وعلامة الدنيا على الاطلاق
سراج الدين عمر البلقيني والبرهان بن جماعه وغيرهم
وانفقوا على ان ما ارصد من جاكيتية او طين وورق
يخرج من بيت المال لا سبيل الي نقضه وانفضل المجلس
على هذا **قال** العلامة جلال الدين السيوطي لما فظ
وهذا الذي انفقوا عليه يعينه قاله الغزنوي عبد السلام
سلطان العلماء فكلما العلم في هذه المسألة يوافق بعضه
بعضاً انتهى المقصود نقله من فتوي السيد المذكور والله
اعلم والله يقول الحق **ولم** يدري لسبيل وهو حسبي ونعم الوكيل
كتبه الفقير السيد علي الحسيني الحنفي انتهى **واجاب** شيخنا
الشيخ علي العقدي الحنفي الطال الله عمره بقوله الارصادات
والمرتبات من الجوامك والاطيان والجرانيات لا شك
في صحها وجوازها حيث كان المرصد والمرتب السلطان
او نائبه باذن السلطان او اذن النائب لان النائب
كالسلطان في الاذن فيجوز للوزير ونائبه ان يرصد ويرتب
جوامك وطيناً ونحو ذلك لما فيه من مصلحة حيث كان
من ارصده عليهم من مصارف بيت مال كقراء ومؤذنين